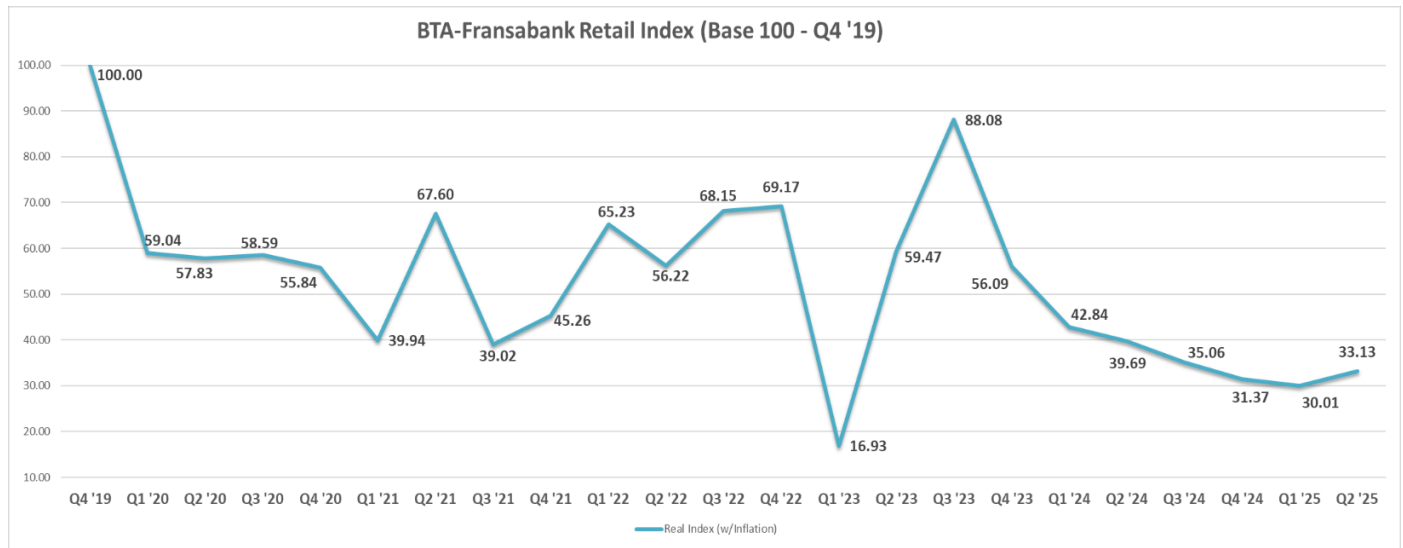


"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من سنة 2025 (Q2 - 2025)

إنتعاش نسبي في الأسواق .. والبنك الدولي يتوقع نمو الناتج المحلي وتراجع التضخم ..

أن الأجواء السائدة خلال الربع الثاني لسنة 2025 كانت إيجابية نسبياً، حيث كان معظم الأفرقاء يترقبون تحسناً مرحلياً في الفترة المقبلة. وأن هذه الإيجابية قد لاقت صدًى لدى المستهلكين في الأسواق المحلية، حيث شهدت الحركة التجارية تحسناً ملحوظاً عما كانت عليه سابقاً، في حين أتت النتائج الفصلية لتُظهر آمال متجددة ببدء إستعادة العافية.

وبالأرقام، سجّل "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من سنة 2025 مستوى 33.13 (بالمقارنة مع 30.01 في الفصل السابق)، بعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنيّه هو للفصل الرابع لسنة 2019، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الأثنائي من سنة 2025، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 2.76 %.



أهم العوامل التي أدت الى الإيجابية، قد تضمّنت الجهود المكثفة المبذولة فيما يتعلّق بالإصلاحات، والعمل الجاد والدؤوب في إعادة توطيد العلاقات والتعاون مع الشركاء الدوليين، ولا سيما الخليجيين منهم. وقد شهد الحراك الدبلوماسي نشاطاً متميّزاً، في حين باشر السيد كريم سعيد مهامه كحاكم لمصرف لبنان، متعهداً بتنفيذ إصلاحات جوهرية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتعزيز إستقلالية السياسة النقدية، كما وحماية أموال المودعين، الأمر الذي يبشر بالتمكّن من إعادة الثقة الى النظام المصرفي وإستعادة دورة مالية طبيعية في البلاد.

وبالتوازي، قام المجلس النيابي خلال هذه الفترة بتعديل قانون السرية المصرفية، كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون لإعادة هيكلة القطاع المصرفي. وتزامناً، بدأت بعض الجهات الدولية كالبنك الدولي والفاو وغيرها بمنح لبنان

قروض – ولو متواضعة، لمساعدة الحكومة في البدء بتنفيذ مشاريع إصلاحية (250 مليون دولار مثلاً من البنك الدولي لدعم قطاع الكهرباء ومعالجة أزماته). وأشار أيضاً البنك الدولي خلال هذه الفترة الى أنه لمس تحسناً في الأداء الإقتصادي، وتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بنسبة 4.7 % خلال عام 2025، مدعوماً بزخم الإصلاحات وإستقرار سعر الصرف وإعادة إنتعاش القطاعين السياحي والإستهلاكي، ولو بشكل نسبي. أخيراً، ومع أن أسعار اليوروبوندرز ظلت تتحسن – ولو بشكل متواضع، إنما ظلّ التصنيف الدولي للبنان في القائمة الرمادية للدول عالية المخاطر، الأمر الذي كان من شأنه زيادة الضغوط على الحكومة لتسريع وتيرة الإصلاحات.

أن إنجازات الحكومة، وتشريعات المجلس النيابي، بالرغم من وتيرتها البطيئة، هي المحرك الأول للإنتعاش وإستعادة العافية، وإن لا شك في أن التعافي الصحيح لن يحصل قبل حلّ المسائل الجوهرية التي تعيق عودة لبنان الى سابق عهده، لا سيما بعد تطبيق الإصلاحات المطلوبة – وأهمّها إقرار قانون الفجوة المالية ومساعدة المصارف في إستعادة دورها المحوري في الحياة الإقتصادية، ووضع خطة سداد ترضي المودعين، ومكافحة الفساد في الإدارات كما وكبح الدورة التجارية غير الشرعية ، علاوة على التوصل لصيغة تسوية ضريبية مع وزارة المالية لكل الشركات والمؤسسات - الأمر الذي تعمل عليه جاهدة جمعية تجار بيروت، تمهيداً لإنطلاقة جديدة لكافة الأطراف الإقتصادية على أسس سليمة. كل ذلك ناهيك طبعاً عن الخطط والإتفاقات الموضوعية لرجوع النازحين الى بلادهم الأمر الذي سوف يُعيد بالتأكيد التوازن في النفقات العامة ويسمح بتوسيع قاعدة فرص العمل للشباب اللبناني.

أن المؤشر وصل الى مستوى 33.13 في الفصل الثاني من سنة 2025 (30.01 في الفصل السابق) مع تسجيل تحسن حقيقي فصلي للنتيجة المجمعة لقطاعات تجارة التجزئة، مع إستثناء مبيعات المحروقات التي شهدت هي الأخرى إرتفاعاً بنسبة + 3.51 % فقط من حيث الكميات (بعد + 29.24 % في الفصل السابق).

وقد سجّلت أرقام الأعمال في الأسواق، في كافة القطاعات، تحسناً ملحوظاً، حيث أظهرت النتيجة المجمعة لقطاعات تجارة التجزئة تراجعاً سنوياً حقيقياً بلغ - 0.86 % فقط بالمقارنة مع ما كانت عليه في الفصل الثاني من السنة الماضية، وتحسناً فصلياً حقيقياً ملحوظاً عما كانت عليه في الفصل السابق، حيث بلغت نسبته + 11.53 % بالمقارنة مع أرقام الفصل الأول لسنة 2025 (مع إستثناء قطاع المحروقات في الحالتين).

I. المؤشرات الرئيسية (للفصل الثاني من سنة 2025)

- سعر صرف الليرة اللبنانية (89,500 ل.ل. / دولار) 
- تضخم الأسعار السنوي + 15.00 % (من + 20.74 % في الفصل السابق) 
- تضخم الأسعار الفصلي + 2.76 % (من + 14.19 % في الفصل السابق) 
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمعة - 0.86 % سنوياً باستثناء الوقود (من - 10.77 % في الفصل السابق) 
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمعة + 11.53 % فصلياً باستثناء الوقود (من - 14.92 % في الفصل السابق) 

II. أبرز النتائج السنوية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- الحركة في المجمعات التجارية (زيادة + 42.61 %) 
- مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها (زيادة + 42.06 %) 
- البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (زيادة + 31.68 %) 
- مبيعات الأحذية (زيادة + 13.54 %) 
- مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (زيادة + 11.01 %) 
- مبيعات الملابس (زيادة + 10.93 %) 
- مبيعات الساعات والمجوهرات (زيادة + 10.19 %) 
- مبيعات التبغ (زيادة + 0.32 %) 
- مبيعات معدات البناء (انخفاض - 21.62 %) 
- مبيعات سلع البصرية والسمعية (انخفاض - 20.58 %) 
- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (انخفاض - 19.15 %) 
- مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية (انخفاض - 19.00 %) 
- المطاعم والسناك بار (انخفاض - 18.54 %) 
- مبيعات الأجهزة الطبية (انخفاض - 17.59 %) 
- مبيعات المخابز ومحلّات الحلويات (انخفاض - 16.02 %) 
- مبيعات السلع الصيدلانية (انخفاض - 12.12 %) 
- مبيعات المشروبات الروحية (انخفاض - 11.62 %) 
- مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية (انخفاض - 7.40 %) 
- مبيعات الأثاث والمفروشات (انخفاض - 3.84 %) 

II. أبرز النتائج الفصلية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- مبيعات المخابز ومحلّات الحلويات (زيادة + 39.46 %) 
- مبيعات المشروبات الروحية (زيادة + 37.00 %) 
- مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها (زيادة + 30.32 %) 

○ مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (زيادة + 24.88 %)	↑
○ مبيعات التبغ (زيادة + 19.58 %)	↑
○ مبيعات الأحذية (زيادة + 19.59 %)	↑
○ مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (زيادة + 15.24 %)	↑
○ مبيعات الساعات والمجوهرات (زيادة + 13.22 %)	↑
○ مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية (زيادة + 7.38 %)	↑
○ مبيعات سلع البصرية والسمعية (زيادة + 7.03 %)	↑
○ مبيعات الأجهزة الطبية (زيادة + 6.64 %)	↑
○ مبيعات السلع الصيدلانية (زيادة + 6.54 %)	↑
○ مبيعات الملابس (زيادة + 4.16 %)	↑
○ البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (زيادة + 3.51 %)	↑
○ المطاعم والسناك بار (زيادة + 2.58 %)	↑
○ مبيعات معدّات البناء (انخفاض - 7.47 %)	↓
○ مبيعات الأثاث والمفروشات (انخفاض - 2.41 %)	↓
○ الحركة في المجمّعات التجارية (انخفاض - 0.34 %)	↓
○ مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية (انخفاض - 0.22 %)	↓

أمّا لجهة التضخّم، أشار البنك الدولي في أحدث تقرير له عن لبنان أنه يتوقّع تراجعاً في معدّل التضخّم، بلغت نسبة التضخّم السنوية في الفصل الثاني لهذه السنة 15.00 %، مسجّلة بذلك إنخفاضاً بأكثر من 5 % بالمقارنة مع ما كانت قد بلغت في الفصل الثاني لسنة 2024 (+ 20.74 %)، في حين هبطت نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصل الأول والفصل الثاني لسنة 2025) بنسبة قوية من مستوى + 14.19 % الى فقط + 2.76 %، مع التمني بأن يرافق هذا المسار التنازلي إستعادة مرحلية للقدرة الشرائية.

أن حجم الكتلة النقدية واصل إرتفاعه ليلاص الـ 30 ترليون ليرة في أواخر الفصل الثاني، الأمر الذي يثير التساؤلات حول مستقبل سعر صرف الليرة اللبنانية في الوقت الذي توقّف فيه مصرف لبنان من تمويل إنفاق الدولة اللبنانية. وهنا تبرز أهمية المزيد من الإسراع في ضبط السياسة المالية للدولة والإستقلالية الفعلية للسياسة النقدية، وذلك مساهمة في إعادة تنشيط الإقتصاد والدورة الإقتصادية في البلاد، بحيث يصبح حجم الكتلة النقدية عاملاً إيجابياً يشجّع الإستثمار والإستهلاك على حدّ سواء وليس سبباً لإرتفاع سعر الدولار وزيادة نسبة التضخّم.

أن نسبة التضخّم السنوية لهذا الفصل قد شهدت، أدنى مستوى لها منذ أواخر الـ 2019 (+ 15.00 %)، وأيضاً الهبوط الفصلي (أي ما بين الفصلين الأول والثاني) الذي كان ملحوظاً جداً، من + 14.19 % الى فقط + 2.76 %.

% 6.96 +	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
% 17.46 +	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
% 89.74 +	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
% 131.05 +	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
% 145.84 +	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
% 157.86 +	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
% 100.64 +	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
% 144.12 +	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
% 224.39 +	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
% 208.13 +	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
% 210.08 +	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
% 162.47 +	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
% 121.99 +	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
% 263.84 +	الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
% 253.55 +	الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
% 208.50 +	الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022
% 192.26 +	الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022
% 70.36 +	الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023
% 41.78 +	الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023
% 32.92 +	الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023
% 18.12 +	الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023
% 20.74 +	الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024
% 15.00 +	الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024
% 5.99 +	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
% 11.09 +	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
% 61.14 +	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
% 21.60 +	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
% 12.94 +	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
% 16.52 +	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
% 25.38 +	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
% 47.95 +	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
% 50.08 +	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
% 10.68 +	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
% 26.18 +	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
% 25.23 +	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
% 26.93 +	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022
% 81.40 +	الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022
% 22.61 +	الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023
% 9.27 +	الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023
% 20.25 +	الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023
% 5.74 +	الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023
% 2.04 +	الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024
% 2.45 +	الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024
% 6.86 +	الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024
% 14.19 +	الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024
% 2.76 +	الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025

أن تباطؤ التضخم السنوي قد لحقت كل القطاعات كما يلي:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثاني لسنة 2024 والثاني لسنة 2025	
-3.27%	في قطاع الاتصالات (- 2.90 % في الفصل السابق)،
1.91%	في قطاع النقل (+ 7.26 % في الفصل السابق).
3.88%	في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (- 6.53 % في الفصل السابق)،
8.82%	في قطاع الإستجمام والتسليّة والثقافة (+ 11.00 % في الفصل السابق)،
9.71%	قطاع الألبسة والأحذية (+ 12.62 % في الفصل السابق)،
12.29%	قطاع المطاعم والفنادق (+ 20.26 % في الفصل السابق)،
13.42%	قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 23.33 % في الفصل السابق)،
20.79%	قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 28.41 % في الفصل السابق)،
21.70%	قطاع الصحة (+ 23.34 % في الفصل السابق)،
30.60%	قطاع التعليم (+ 31.51 % في الفصل السابق)،

أن نسب التضخم في قطاعات مثل قطاع التعليم والمواد الغذائية والصحة لم تزل مرتفعة كما في نفس الفصل من السنة الماضية.

أما نسبة التضخم الفصلية (أي ما بين الفصل الأول والفصل الثاني لسنة 2025) فقد سجّلت في كل قطاع على حدى، المستويات التالية:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الأول والثاني لسنة 2025	
-0.22%	قطاع الإستجمام والتسليّة والثقافة (+ 4.54 % في الفصل السابق)،
-0.50%	قطاع الاتصالات (- 2.71 % في الفصل السابق)،
-0.84%	قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 21.37 % في الفصل السابق)،
0.21%	قطاع التعليم (+ 30.74 % في الفصل السابق)،
0.30%	قطاع الصحة (+ 22.07 % في الفصل السابق)،
1.26%	قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 14.14 % في الفصل السابق)،
2.14%	قطاع المطاعم والفنادق (+ 17.27 % في الفصل السابق)،
3.01%	قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (- 8.37 % في الفصل السابق)،
4.05%	قطاع الألبسة والأحذية (+ 11.03 % في الفصل السابق)،
4.57%	قطاع النقل (+ 2.46 % في الفصل السابق)،

أن التضخم الفصلي يسجّل تراجعاً ملموساً في الكثير من القطاعات، باستثناء قطاعات التجهيزات المنزلية والنقل.

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة " للفصل الثاني من سنة 2025 (Base 100 : Q4 - 2019)

	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
		2022				2023			
		Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09
مؤشر غلاء المعيشة		1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13
		2024				2025			
		Q1 '24	Q2 '24	Q3 '24	Q4 '24	Q1 '25	Q2 '25	Q3 '25	Q4 '25
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.14	54.98	49.79	47.83	53.33	60.54		
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		42.84	39.69	35.06	31.37	30.01	33.13		
مؤشر غلاء المعيشة		6,321.16	6,450.23	6,450.23	7,061.07	7,218.28	7,417.78		

ومع بدء ظهور مؤشرات إيجابية، يبقى التعافي المستدام مرهوناً بحل الملفات الجوهرية. لذلك، فإن التوصيات للمرحلة التالية هي:

- إقرار قانون الفجوة المالية ومساعدة المصارف على استعادة دورها، مع وضع خطة سداد مرضية للمودعين.
- المسارعة في وضع خطة واضحة لإدارة الدين العام وإعادة هيكلة اليوروبوندز، حيث أن ذلك يشكل عاملاً ضاعطاً على الوضع المالي، ويؤثر على قدرة الدولة على إستقطاب استثمارات خارجية.
- تسليط الضوء على ردع الفساد والاقتصاد غير الشرعي (التهريب، التجارة غير الرسمية، الخدمات غير المسجلة)، حيث أن ذلك يواصل سحب السيولة من الدورة الاقتصادية الرسمية، وقد يحد من فاعلية الإصلاحات.
- معالجة ملف عودة النازحين الأمر الذي سوف يساهم في إعادة التوازن للمالية العامة وتوسيع فرص العمل اللبنانيين.

وفي الختام، تجدر الإشارة الى وجوب تفادي بطء وتيرة تنفيذ تلك التوصيات، حيث أنه قد يبذل المناخ الإيجابي ويعيد حالة الترقب والجمود في الأسواق.



إن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابك لتجارة التجزئة" هو في طليعة المؤشرات التي بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محددة في الاقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابك لتجارة التجزئة" لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتم احتسابه من خلال الإحصاءات التي تزودنا بها عينة تمثيلية تضم أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له. وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسن أو للتراجع الذي تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
- 1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
- 2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنمّا، ونظراً للتحوّل الكبير الذي شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتخاذ القرار بمتابعة التغيرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذي يشكل - ابتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التي كانت متبعة منذ البدء.

المنهجية المتبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيّل (تحديد وزن) نسبة التغيّير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC¹ 6 digits).

ثم يتمّ احتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيّل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيّير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدلات نسب التغيّير مساو لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، واحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذي تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

¹ ISIC- International Standard Industrial Classification